تراشُق بالحوار وأولوياته

هل يدفع «الوهج» المتعاظم لـ «النار» السورية الفاتيكان لإلغاء زيارة البابا للبنان؟

| بيروت - «الراي» |

برزت في اليومين الأخيرين اللذين أعقبا انعقاد هيئة الحوار الوطني في لبنان ملامح سباق حاد بين المساعي الرسمية والحكومية للحدّ من الخسائر والانعكاسات الشديدة السلبية التي يتعرّض لها لبنان من جراء الأزمة السورية والتنامي السريع لهذه الانعكاسات على مختلف المستويات ولا سيما الامنية والاقتصادية، وسط انطباعات توحي بان هذا السباق مرشح لان يطبع المرحلة المقبلة أقله حتى نهاية الصيف التي تُعتبر المهلة المبدئية لبداية مواجهة استحقاق الانتخابات النيابية (صيف 2012) ومساراتها وخياراتها المحتملة.

وقد رسمت مصادر سياسية واسعة الاطلاع عبر «الراي» قراءة لا تخلو من قتامة حيال هذا السباق، اذ لفتت الى ان تسارع التطورات في سورية والتحولات التي بدأت تشهدها تحت عنوان اعتراف الامم المتحدة بانها حرب أهلية حقيقية، وضع لبنان امام لحظة الحقيقة باعتباره البلد الاكثر عرضة للتأثر بانعكاسات هذه الازمة.

وكشفت المصادر نفسها ان اكثر ما أثار الاهتمام والخشية من تفاقُم هذه الانعكاسات تمثّل في صدور اول المؤشرات الفاتيكانية حيال امكان الغاء زيارة البابا بنديكتوس السادس عشر للبنان في سبتمبر المقبل، علماً ان هذه المؤشرات جرى تسريبها عمداً من الدوائر الاعلامية الفاتيكانية في اليوم نفسه الذي كان فيه سفير الفاتيكان في سورية يعلن موقفا خطيراً بتحذيره من «انزلاق سورية الى الجحيم».

واعتبرت المصادر ان هذا المؤشر حيال احتمال الغاء زيارة البابا يعدّ اقوى تحذير ديبلوماسي ضمني حيال الوضع الامني في لبنان، بُعد اسابيع من دعوات وجهتها دول خليجية الى رعاياها بعدم السفر الى لبنان. ولكنه يكتسب ايضاً خطورة عالية لجهة رسم موقفٍ فاتيكاني عام من موضوع الثورات العربية ولا سيما منها في سورية انطلاقاً من البوابة اللبنانية. ومع ان اي موقف رسمي فاتيكاني من موضوع الزيارة لم يصدر بعد، ويُستبعد صدوره في القريب العاجل، فان المصادر نفسها تشير الى ان الكلام عن احتمال الغاء الزيارة كان بدأ يتردد في الكواليس اللبنانية المعنية منذ اسابيع وظلّ طي الكتمان، ومن شأن ظهور مؤشراته الى العلن في الساعات الاخيرة ان يترك أصداء قوية جداً على المستويات الديبلوماسية والكنسية المعنية.

في موازاة ذلك، استوقف الدوائر السياسية ان المسؤولين اللبنانيين بدأوا بالتهيؤ لحالة طوارئ سياحية واقتصادية تمثلت في عقد رئيس الحكومة نجيب ميقاتي اجتماعاً واسعاً تحت عنوان انعاش الموسم السياحي، في ظل معطيات شديدة القتامة عن التوقعات لهذا الموسم والغاء الحجوز في الفنادق ورحلات الطيران، ما يعني بوضوح ان التداعيات الاقتصادية والسياحية للازمة السورية تنذر بمزيد من الانكماش في لبنان، خصوصاً في ظل الاحداث الامنية التي شهدتها مناطق الشمال والاحداث المتواصلة على الحدود الشمالية والشرقية اللبنانية مع سورية.

وبحسب الاوساط نفسها، فان هذه المعطيات والحقائق أرخت بظلالها القوية على المناخ السياسي الذي وفّر لرئيس الجمهورية ميشال سليمان فرصة عقد طاولة الحوار في جلستها الاولى مطلع الاسبوع الحالي، غير ان ذلك لا يعني ضمان استمرار التهدئة السياسية الى امد طويل ولا كذلك ضمان التزام بنود «اعلان بعبدا» الذي صدر عن هذه الجلسة. ففي وقت يجهد الرئيس سليمان الى اسباغ طابع «ميثاقي» على هذا الاعلان، شككت مصادر متابعة في امكان صمود مناخ التهدئة طويلاً علماً ان رئيس مجلس النواب نبيه بري كان اول من وجه الانتقادات الى ظاهرة تسريب محاضر جلسة الحوار، فيما عادت السجالات السياسية الى سابق عهدها ما يرسم تساؤلات مبكرة عما ستفضي اليه الجلسة اللاحقة للحوار التي سيُطرح فيها موضوع السلاح بكل ما يختزنه من احتقانات وانقسامات وخلافات.

وبدا واضحاً امس «الفرز» في المواقف بين قوى 8 و 14 آذار في مقاربة ملف السلاح، وسط اصرار الاولى على الفصل بين سلاح «حزب الله» الذي تريد مناقشته في شكل «ضمني» في اطار الاستراتيجية الدفاعية التي لم يقدّم الحزب بعد رؤيته حيالها، واعتبارها ان هناك محاولة من فريق 14 آذار لوضع سلاح المقاومة في مقابل «سلاح الشوارع»، وهو ما ترفضه 8 آذار باعتبار ان «سلاح الأزقة» هو «بلا قضية» و«لا إنجازات» الا جعل البلاد تنزلق الى حروب أهلية.

في المقابل، تتمسك 14 آذار بان الاولوية على طاولة الحوار هي لسلاح «حزب الله» باعتباره «المنبع» وسبب «تفريخ أسلحة رديفة يتم استخدامها غب الطلب خدمةً لمصالح النظام السوري كما في طرابلس، ولتغيير التوازنات الداخلية بالقوة إما المباشرة او بوهج السلاح».

وعلى وقع هذا «الصراع» الذي سينفجر في 25 الجاري على طاولة الحوار، اعلن الرئيس سليمان، الذي كان تلقى اتصالاً من الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي اكد فيه الاخير «دعمه الكامل لجهوده في تعزيز مسيرة الوفاق والحوار الوطني»، أن «مواضيع الحوار واضحة جداً ولا تحتمل الاجتهاد أو التأويل ولا لبس في تفسيرها وهي مناقشة موضوع الإستراتيجية الوطنية الدفاعية ومن ضمنها معالجة موضوع السلاح من ثلاثة جوانب: سلاح المقاومة وكيفية الاستفادة منه إيجاباً، السلاح الفلسطيني ونزع السلاح المنتشر داخل المدن وخارجها».

واعتبر سليمان في حديث صحافي «ان البند الذي ورد في إعلان بعبدا ونص على تحييد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات الإقليمية والدولية وتجنيبه الانعكاسات السلبية للتوترات والأزمات الإقليمية هو بمثابة بند ميثاقي ملزم لكل الأفرقاء بلا استثناء فهو كان مطلباً مزمناً، واليوم عبر «إعلان بعبدا»، تم الاتفاق على هذا الحياد الإيجابي وفق صيغة ميثاقية أصبحت مرجعاً ومستنداً لكل الحكومات والعهود التي ستأتي».

وكان لبنان فوجىء بما نُقل عن مصادر واسعة الاطلاع في شؤون الفاتيكان من «ان الازمة السورية وانعكاساتها على لبنان تثير شكوكاً بشأن زيارة البابا بنديكتوس السادس عشر المحفوفة بمخاطر كبيرة والمقررة بين 14 و16 سبتمبر المقبل لهذا البلد».

ونقلت الوكالة المتخصصة لشؤون الفاتيكان «أي - ميديا» عن مصادر قريبة من هذا الملف ان الرحلة «يمكن ان تلغى حتى في اللحظة الأخيرة» بسبب المواجهات التي تشهدها سورية.

وقال موقع «فاتيكان انسايدر» الالكتروني إن «التحفظ في اعطاء أطر واضحة لهذه الرحلة يكشف الرغبة في التقدم بحذر في وضع اقليمي يبدو كل يوم أكثر تفجراً».

واوضح ان تطور النزاع السوري الذي «تغذيه الاسلحة والجهاديون المسلحون الآتون من الخارج بما في ذلك من لبنان» و«الطابع المعادي للمسيحيين والاصولي» لقسم من المعارضة السورية المسلحة يجري تحليلهما يومياً باهتمام بالغ في امانة سر الدولة. وسيتوجه المكلف التنظيم العملاني للتنقلات البابوية البرتو غاسباري بحلول نهاية يونيو الى بيروت. والرهان يتمثل في ضمان أمن البابا وأيضاً المؤمنين في وجه التهديدات الاسلامية. وسيبقى سفر البابا رهناً بتطور الوضع حتى اللحظة الأخيرة».

شن أعنف هجوم على حزب الإصلاح وعلي محسن منذ تخليه عن الرئاسة

علي صالح يتهم وزيرا يمنيا بـ «أكل» تعويضات الكويت للمغتربين

| صنعاء - من طاهر حيدر |

شن الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح هجوما هو الأعنف منذ عودته العام الماضي بعد حادث جامع الرئاسة على جماعات الإخوان المسلمين (حزب الإصلاح) وعلى اللواء علي محسن الأحمر واتهمهم باستهدافه ومحاولة اغتياله في جامع دار الرئاسة العام الماضي، كما هاجم وزير المغتربين مجاهد القهالي متهما اياه بأنه «فاسد وأكل تعويضات المغتربين اليمنيين المقدمة من الكويت».

وقال صالح خلال استقباله مسؤولين في حكومته سابقا هما سكرتيره الصحافي عبده بورجي ووزير الإدارة المحلية والداخلية سابقا رشاد العليمي اللذين عادا إلى صنعاء بعد عام من العلاج في السعودية وألمانيا والقاهرة على اثر تعرضهما لكسور وحروق في حادث جامع الرئاسة: «الألم مازال موجودا ونضمهما إلى قافلة الشهداء الاحياء في جمعة رجب في جامع دار الرئاسة. ذلك العمل الجبان بل عمل السفهاء. وهو تآمر انقلابي وليس ثورة شبابية كما يدعون، بل تجمع أحزاب مؤدلجة ولها ثأر مع السلطة. الناصريون تم احباط انقلابهم في السبعينات. والاشتراكيون لهم ثأر بسبب حرب 1994، عندما أعلنوا الانفصال، بعد موافقتهم على الوحدة وبعد استفتاء شعبي عليه (...) وعندهم حضور سياسي أكثر من حضور بشري في ساحة الجامعة. والاصلاحيون كانوا يريدون مكاسب وهي اخذ مواقع الاشتراكيين في الحكومة. بعد حرب الانفصال. دخلنا مع الإصلاح في ائتلاف وهم كانوا يريدون ان يأخذوا مناصب مهمة كانت بيد الاشتراكيين، لكننا أبقينا على الكثير من القيادات الاشتراكية، في مفاصل السلطة من الذين لا ذنب لهم بالانفصال».

وأضاف: «أنا اعتبر الاعتصامات في حي الجامعة في صنعاء وفي تعز وفي أي مكان آخر في المقام الأول تقليدا لما حدث في الخارج في ما يسمى بأوراق الربيع. وقد تطور من قضية تقليد الخارج إلى مطالب، ثم إلى عملية انقلابية. جاءهم زخم ودعم مالي من الخارج، وازداد الإرهاب في داخل البلد والقنص، وجريمة جمعة الكرامة معروف من وراءها! هم وراءها، وهم الذين قتلوا الناس واحتلوا منازل الناس، وهناك بصمات ودلائل واضحة ومقدمة أمام القضاء، وارتكبوا جريمة دار الرئاسة بحق 300 مصل، وذكر في بعض القنوات الفضائية ان هؤلاء من حركة الإخوان المسلمين، فكيف استهدفوا جامعا والناس تؤدي فيه الصلاة؟ وإسرائيل لما استهدفت احمد ياسين انتظرته حتى خرج من المسجد وقصفته بالطائرات، وهم يهود، وهؤلاء مسلمون».

وكشف علي صالح ولأول مرة عن احد مخططي العملية قائلا: «احدهم من المتآمرين.. يقولون له كيف تآمرت على شقيقك أو زميلك أو أخوك الأكبر؟ قال والله كنا نتعقد أنها صواعق صوتية! قتلتم الناس والقيادة وانتم في الميدان ترمون كل ليلة على كل مؤسسات الدولة (..) ونهبتم المليارات»، في إشارة الى اللواء علي محسن الأحمر (المنشق عنه عام 2011) الذي غالبا ما يطلق علية الأخ غير الشقيق له.

وطالب علي صالح الرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومة الوفاق بمحاكمة «المجرمين» قائلا: «نطالب فخامة الرئيس وحكومة الوفاق ان يعيدوا ممتلكات الدولة، كونها ممتلكات شعب وليست ممتلاكاتي انا.. وأنا تخليت عن الرئاسة طوعاً، ولم تكن اي قوة لتقدر على ان تجبرني على الرحيل عن السلطة، أنا رحلت نفسي وان قدمت المبادرة الخليجية وأنا خطبت بها في البرلمان، وخطبت بها ملعب 22 في 10 مارس. ونعتز باننا جنبنا بلادنا اراقة الدماء لأنها كانت ستكون دماء كثيرة».

وتابع: «الان يقصون الكثير من القيادات من مؤسسات الدولة من المحسوبين على النظام السابق؟ وكل من يحكمون الان محسوبون على النظام السابق ما فيش منهم واحد إلا وهو من النظام السابق من القمة حتى القاعدة، ونأسف لهذا الإجراء.. والاتفاقية الخليجية محددة، الحقائب السياسية فقط، مش نائب مدير مديرية، وهذا كلام لا تأتي به المبادرة الخليجية».

علي صالح مجتمعا مع مسؤوليه السابقين (خاص «الراي»)

كما كشف عن تقديم شكوى به من قبل معارضيه إلى الأمين العام للأمم المتحدة والخليجيين واعتبرها كاذبة قائلا: «نسمع ضجيجا واشتكوا علينا الى الأمين العام للأمم المتحدة.. إننا لم ننفذ المبادرة الخليجية ونحن نفذناها، ونحن نرحب بقرار مجلس الأمن الأخير، وعلى الدول الخمس دائمة العضوية ان تتابع المبادرة الخليجية والياتها التنفيذية وتتقصى الحقائق، من الذي ينفذ ومن لا ينفذ».

وهاجم علي صالح وزير الكهرباء اليمني الحالي ووزير المغتربين سابقا صالح سميع الذي اتهم الرئيس السابق بانه وراء قطع خطوط النقل الكهربائية، قائلا: «انه فاسد وأكل تعويضات المغتربين المقدمه من الكويت (الذين خرجوا من الكويت بعد الغزو العراقي 1990)، حينما كان وزيرا للمغتربين».

وقال علي صالح: «هذا الفاسد الكبير تم طرده من وزارة المغتربين عندما كان وزيراً لها بتهمة الفساد ونهب أموال المغتربين وسرقة تعويضاتهم المقدمة من الكويت».

وتابع: «وزيرالكهرباء وباسندوه (رئيس الوزراء) ينفذون أجندات غيرهم وانه تتم إدارتهم وتوجيههم بالريموت كنترول» في إشارة إلى الشيخ حميد الاحمر.

وتعليقا على اتهام علي صالح لعلي محسن الأحمر، أكد الناطق الرسمي باسم حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه صالح عبده الجندي ان اللواء الاحمر أكد لأحد جرحى حادث جامع دار الرئاسة بأنه كان يعتقد ان القنابل التي زرعت داخل مسجد الرئاسة هي قنابل صوتية، وانه لم يعتقد أنها قنابل انفجارية حارقة.

واوضح الجندي ان الأحمر قال لأحد الذين أصيبوا في دار الرئاسة وزاره وعاتبه على ما حدث في جامع دار الرئاسة، فرد عليه اللواء الأحمر قائلا: «انا قيل لي بأنه ستكون قنابل صوتية ولو كنت أعرف أن القنابل ستكون من التي تحرق البشر ما كنت وافقت على العملية». واعتبر الجندي أن «حادث جامع دار الرئاسة هو إرهاب وقرار مجلس الأمن نص عليه والإرهابيون الذين قاموا بهذا العمل يجب أن يردعوا ويحاكموا».

ويأتي هجوم علي صالح الذي وصف بالأعنف منذ تخليه عن الرئاسة، بعد خلاف بين حزب المؤتمر وحزب اللقاء المشترك، جعل الأخير وخاصة حزب الإصلاح ينظم أول من أمس تظاهرات نسائية من ساحة الجامعة إلى مواقع كانت محظورة عليهم أثناء حكم علي صالح كالسبعين والقصر الرئاسي وترديد شعارات «الشعب يريد محاكمة السفاح» ونزعت خلالها صور علي صالح والرئيس هادي التي كانت في الشوارع.

وانتهت التظاهرات بعراك دام هو الأعنف بين عدد من المعتصمين خصوصا الحوثيين خلف العشرات من الجرحى بين الطرفين، حيث اتهم الحوثيون الاصلاحيين بترديدهم شعار «ثورتنا ثورة إصلاح»، ومحاولة اقصائهم، وخلع عدد من الخيام بعد ان أصبحت نصف الحكومة بيدهم، بينما اتهم الاصلاحيون الحوثيين بضرب النساء كونهن نزعن صور علي صالح المتبقية في الشوارع.

فتفت قدّم استجواباً للحكومة حول «الاعتداءات السورية على لبنان»

| بيروت - «الراي» |

قدّم النائب أحمد فتفت (من كتلة الرئيس سعد الحريري) استجوابا للحكومة حول «اعتداءات الجيش السوري المسلحة على السيادة اللبنانية».

وطلب فتفت، عبر رئاسة البرلمان امس «استجواب الحكومة بمجموعها، خصوصا رئيس الوزراء ووزراء الدفاع والخارجية والداخلية والبلديات والعدل، عن اعمال بعض الادارات الرسمية والاجهزة الامنية، لا سيما المديرية العامة للأمن العام، المرتبطة بالأحداث الجارية في الجمهورية العربية السورية».

وفنّد الاستجواب «الاعتداءات المسلحة التي تنطلق من الاراضي السورية، مترافقة مع اتهام لبنان وتنظيمات سياسية، أمام مراجع دولية، بإيواء منظمات ارهابية والتدخل في الشؤون السورية»، متوقفاً عند «الاجراءات التي تتناول النازحين السوريين الى الاراضي اللبنانية وكل من يقدم اليهم المساعدات الطبية و/أو الانسانية، سواء أكانوا من اللبنانيين ام من رعايا دول عربية، حيث يجري تبرير هذه الاجراءات إما بوضعها تحت عنوان مكافحة الارهاب ام بحجة تطبيق اتفاقات التعاون والتنسيق التي تربط الدولتين اللبنانية والسورية لا سيما في المجال الامني»، لافتاً الى «ان كل هذه الافعال تجري في ظل تقاعس السلطة التنفيذية عن مواجهتها او تدارك اثارها».

واستعاد توقيف المديرية العامة للأمن العام في 12 مايو الماضي «المواطن شادي المولوي، بعدما استدرج إلى مكتب عائد الى الوزير محمد الصفدي الذي يتولى عبره تقديم الخدمات الاجتماعية في طرابلس»، وما اعقبه من قطع معظم طرق مدينة طرابلس الرئيسية، ووقوع اشتباكات مسلحة في هذه المدينة ادت الى سقوط عدد من القتلى والجرحى».

وذكر بانه في تاريخ 14/5/2012 «ادعى مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي صقر صقر على ستة موقوفين ومنهم عبد العزيز عطية، الذي يحمل الجنسية القطرية، وشادي المولوي، بتهمة الانتماء الى تنظيم ارهابي مسلح وارتكاب الجنايات على الناس والاموال والنيل من سلطة الدولة وهيبتها، واحالهم على قاضي التحقيق العسكري الاول رياض ابو غيدا، الذي احال بدوره الملف على قاضي التحقيق العسكري نبيل وهبة الذي اصدر مذكرة توقيف وجاهية بحق المولوي، كما استجوب عطية وقرر عدم توقيفه انما منعه من السفر قبل ان يرجع عن قرار منع السفر ليغادر السيد عطية الاراضي اللبنانية».

كما توقف عند رسالة السفير السوري لدى منظمة الأمم المتحدة بشار الجعفري الى كل من الامين العام لهذه المنظمة ورئيس مجلس الامن في 17 مايو واورد فيها ان «مقار الجمعيات الخيرية التي تشرف عليها الجماعات السلفية وتيار «المستقبل» في المناطق اللبنانية المتاخمة للحدود السورية تحولت أماكن مخصصة لاستقبال وإيواء عناصر إرهابية ممن ينطلقون من الأراضي اللبنانية لتنفيذ عملياتهم الإجرامية في سورية (...) وأن العقيد الفار من الجيش السوري رياض الأسعد قد وصل إلى لبنان أخيرا للتحضير لإقامة منطقة سورية عازلة انطلاقا من الأراضي اللبنانية». واضاف: «لما كانت الحكومة اللبنانية تمتنع عن الرد على اتهامات تطول الدولة اللبنانية ودولا عربية ما يلحق الاذى بسمعة لبنان على الصعيد الدولي، علما ان مطلقي هذه الاتهامات يزعمون انهم يستندون الى تقارير أعدتها اجهزة ادارية وامنية لبنانية، ولما كان ذلك يترافق مع اعتداءات تنطلق من الاراضي السورية، تطول اجزاء من الاراضي اللبنانية يؤدي بعضها الى قتل او جرح مواطنين لبنانيين بالإضافة الى الحاق اضرار بالممتلكات، ولما كانت السلطة التنفيذية غائبة كليا عما يجري من اعتداءات على الاراضي اللبنانية والمواطنين اللبنانيين، نطلب من رئيس الوزراء توضيح الإجراءات التي اتخذها للتنسيق بين الوزارات المعنية لإجراء تقويم موحد لما يكرره وزير الدفاع الوطني حول وجود تنظيم «القاعدة» على الاراضي اللبنانية، علما ان وزير الداخلية والبلديات نفى مرارا هذه المعلومات، وما الإجراءات التي طلب رئيس الوزراء، من وزير الخارجية اتخاذها للرد رسميا على الاتهامات الواردة في رسالة سفير سورية لدى منظمة الأمم المتحدة؟».

واحتفظ فتفت بصلاحية «طرح الثقة، بعد انتهاء المناقشة في الاستجواب، سواء بالحكومة مجتمعة أم برئيس مجلس الوزراء أو بوزير الدفاع».

أثنت على مهمات الجيش اللبناني كلينتون أكدت لميقاتي دعم أميركا لخطوات الحكومة

| بيروت - «الراي» |

تلقّى رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي «جرعة دعم» اميركية لافتة تجلّت في تلقيه اتصالاً من وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون تبادلا خلاله الرأي في الأوضاع في لبنان والمنطقة.

وبحسب المكتب الاعلامي لميقاتي، فقد أعربت الوزيرة كلينتون عن «تأييدها للخطوات التي تقوم بها الحكومة اللبنانية»، مثنية «على المهمات التي يتولاها الجيش اللبناني»، ومشيدة «بالتعاون القائم بين مصرف لبنان ووزارة الخزانة الأميركية».

بدوره، أعرب ميقاتي عن «شكره للوزيرة كلينتون على اتصالها»، مؤكدا «ضرورة وأهمية التعاون بين بلدينا وخصوصا استمرار الدعم اللوجستي للجيش اللبناني».

تفقّد عرسال ودعا لترسيم الحدود وضبطها واتكنز دان أعمال الخطف والخروق السورية

| بيروت - «الراي» |

عاينت الامم المتحدة امس الوضع في بلدة عرسال البقاعية الحدودية مع سورية التي تحوّلت «مسربا» لـ «كرة النار» السورية التي تدهم الوضع اللبناني ايضاً من بوابة الشمال ولا سيما عبر وادي خالد (عكار) وطرابلس.

فغداة خطف احد أبناء عرسال الى الداخل السوري (ثم إطلاقه) وحرق منزل رئيس بلديتها علي محمد الحجيري، وبعد ايام على تسجيل اول اشتباكات من نوعها بين اهالي المنطقة والقوات السورية في محلة خربة داوود (عقب خطف احد ابناء عرسال)، تفقّد الممثل المقيم للأمين العام للأمم المتحدة في لبنان روبرت واتكنز البلدة التي تحتضن نازحين سوريين ويؤيّد سكانها (ذات الغالبية السنية) الثورة السورية من ضمن جولة قام بها على البقاع الشمالي، حيث دان باسم الامم المتحدة اعمال الخطف والخروق المستمرة وداعياً الى ضبط الحدود وترسيمها.

وجاءت جولة واتكنز وصولاً الى عرسال، التي سبق ان قضى عدد من أبنائها برصاص الجيش السوري في الاشهر الماضية، على وقع انتظار الآليات التنفيذية لما تضمّنه البيان - الاعلان الذي صدر بعد الجولة الاولة من الحوار الوطني الذي انعقد في نسخته الرابعة في القصر الجمهوري لجهة تحييد لبنان عن سياسة المحاور الاقليمية والدولية وتجنيبه الانعكاسات السلبية للتوترات والأزمات الاقليمية و«ضبط الاوضاع على طول الحدود مع سورية وعدم السماح بإقامة منطقة عازلة في لبنان او استعمال البلد مقراً او ممراً او منطلقاً لتهريب السلاح والمسلحين»، وهو البند الذي اعتبرت اوساط 14 آذار ان الانتهاكات السورية التي سُجلت اول من امس شكّلت رسالة سلبية بإزائه وعكست عدم قدرة السلطات اللبنانية على التصدي للخروق السورية.

وقد استهلّ المسؤول الاممي جولته بزيارة قائد منطقة البقاع الإقليمية في قوى الامن الداخلي العميد اميل عطاالله في سرايا زحلة حيث عرض معه الأوضاع الأمنية الأخيرة في منطقة عرسال، قبل ان يلقتي مدير مخابرات البقاع العميد الركن عبدالسلام سمحات في ثكنة أبلح ويطلع منه على الوضع الأمني والعسكري في منطقة البقاع الشمالي وعلى التدابير التي تتخذها القيادة على الحدود اللبنانية - السورية.

بعدها انتقل واتكنز إلى عرسال حيث عقد خلوة استمرت لاكثر من ساعة مع رئيس بلديتها، قبل ان يعقد مؤتمراً صحافياً تحدث فيه عن جولته الى زحلة وعرسال وبعلبك، متناولاً الخروق على الحدود اللبنانية السورية وناقلاً استنكار الامم المتحدة لعمليات الخطف والأحداث الأمنية، ومشدداً على ضرورة ضبط الحدود وترسيمها.

وقال: «تتابع الامم المتحدة عن قرب التطورات الحاصلة في البلدة وخصوصا على الحدود مع سورية، ونعمل للحد من هذه الخروق ومساعدة لبنان في هذا الموضوع». واضاف: «بالنسبة الى اللاجئين السوريين نعمل على تأمين المساعدات اللازمة من غذاء وصحة، وهم بحاجة الى جهود اضافية، ولا نتوقع انتهاء الازمة السورية قريباً».

واذ أكد «حرص الامم المتحدة على مساعدة السلطات اللبنانية لتأمين الحاجات الانسانية للنازحين»، رحّب بالتنسيق مع الهيئة العليا للاغاثة.

من جهته، قال الحجيري: «تباحثنا في وضع اللاجئين في عرسال والخروق السورية، وتم البحث في امكان الحد من هذه الخروق اضافة الى مساعدة النازحين.

بعدها جال واتكنز على مراكز النازحين في بلدة عرسال.

«القاعدة» توزع أشرطة أناشيد تحرّض على هادي

19 قتيلا في جنوب اليمن والعثور على 30 جثة بمنزل في زنجبار

| صنعاء - من طاهر حيدر |

قتل 19 شخصا في جنوب اليمن جراء الالغام والاشتباكات المستمرة، فيما يواجه المواطنون العائدون الى منازلهم في محافظة ابين بعد طرد القاعدة من معظم مدنها، غياب الامن والخدمات الاساسية وخطر الالغام التي خلفها المتطرفون.

وقتل جنديان يمنيان و8 من مسلحي تنظيم «القاعدة» (وكالات)، في اشتباكات في مدينة شقرة الساحلية، وهي آخر معقل للقاعدة في ابين، بينما سقط 9 مدنيين في انفجار ألغام في زنجبار عاصمة المحافظة نفسها.

وقال مصدر محلي في شقرة ان «اشتباكات بالاسلحة الرشاشة تجددت ليل اول من امس، بين مقاتلي «القاعدة» والجيش المدعوم بلجان شعبية في جبل العرقوب المطل على شقرة، ما اسفر عن مقتل جنديين و8 من مسلحي «القاعدة» وجرح 11 جنديا.

وفي زنجبار الذي يسيطر عليها الجيش بعد انسحاب اعضاء القاعدة منها أدى انفجار لغم أرضي الاربعاء الى مقتل 7 مدنيين في وسط المدينة.

وقال بعض الشباب الذين كانوا يحاربون مع «أنصار الشريعة» من أبناء أبين لـ «الراي» ان القيادات الكبيرة اختفت فجاة ومنهم جلال بالعيدي، حيث كانوا يؤكدون للعناصر انهم لن يختفوا حتى أخر قطرة من دمهم، بينما لم يستشهد احد منهم أو حتى يعتقل وكأنهم على تنسيق مع الجيش اليمني».

الى ذلك، أعلنت وزارة الدفاع اليمنية، امس، عن محاصرة أكثر من 300 عنصرا من مسلحي «القاعدة» بينهم أجانب في مدينة شقرة التابعة لمحافظة أبين، بعدما قطعت قوات اللواء 123 كل الطرق التي تقودهم إلى محافظة شبوة جنوب البلاد. ونقلت الوزارة عبر موقعها الإلكتروني عن مصدر عسكري إن «وحدات عسكرية تحاصر أكثر من 300 من عناصر القاعدة الذين فروا من مدينتي زنجبار وجعار إثر اقتحام قوات الجيش واللجان الشعبية للمدينتين قبل يومين».

لكن مصدرا أمنيا يمنيا أكد أن «مسلحي القاعدة فرّوا صوب منطقة بئر أحمد عن طريق البحر، فيما فرّ آخرون عن طريق وادي الكير في اتجاه المحفد، كما اتجهت مجاميع في اتجاه احور في طريقها إلى شبوة».

في سياق متصل، عثر الجيش اليمني، امس، على 30 جثة في منزل في زنجبار.

ووزع «انصارالشريعة» شريط أناشيد بعنوان «من الطيار الأعادي» لمنشد نشرة صورته أطلقت علية لقب أبي هاجر الحضرمي غالب با قعيطي ويحرض على الرئيس اليمني منصور عبد ربة هادي.

طهران تتوعد بالانتقام من قادة إسرائيليين ضالعين في اغتيال علمائها النوويين

| طهران - من أحمد أمين |

أعلنت وزارة الاستخبارات الايرانية في بيان، عن إلقاء القبض على «الاشخاص الرئيسيين» الضالعين باغتيال العالمين النوويين مجيد شهرياري ومصطفى احمدي روشن وسائقه رضا قشقائي.

واكد البيان انه «منذ تنفيذ جريمة الاغتيال الاولى لأحد العلماء النوويين الايرانيين (العام 2009)، بدأت وزارة الاستخبارات عملياتها الامنية والمعلوماتية المكثفة، للكشف عن الضالعين بهذه الجريمة، وبعد تنفيذ الاغتيالات اللاحقة، زادت الوزارة من حجم ونطاق عملياتها الامنية المكثفة، حيث تمكنت من النفوذ الامني الى عمق الاجهزة الصهيونية، ونجحت بالكشف عن عدد من الضباط الامنيين للكيان الصهيوني اللقيط والارهابيين الذين يعملون لمصلحة هذا الكيان، ومن خلال مراقبتهم ليل نهار ومتابعة الخيوط الرئيسة للقضية في داخل البلاد وخارجها، نجحت اخيرا بالكشف عن هوية الضالعين الرئيسيين في اغتيال الشهداء شهرياري واحمدي روشن وقشقائي، وإلقاء القبض عليهم في سلسلة عمليات مباغتة في مختلف المناطق، ووضعتهم رهن الاعتقال».

وشددت الوزارة على «التزامها التام العهد الذي قطعته على نفسها، بملاحقة ومعاقبة جميع المنفذين لجرائم اغتيال العلماء النوويين، ومصدري الاوامر الصهاينة، وانه لن يهدأ لها بال حتى تحقق هذا الامر»، معلنة في بيانها انها «ستقدم تفاصيل للشعب الايراني بشأن مختلف جوانب عمليات القبض على منفذي الاغتيالات، خلال الايام القادمة وبمجرد الانتهاء من بعض الملاحظات الامنية والاحتياطية».

من ناحية ثانية، عرض جليلي للجهود التي تبذلها طهران لإجراء «محادثات ناجحة في موسكو مع دول مجموعة 5+1»، مبديا أسفه لعدم التزام الطرف المقابل عقد الاجتماعات التحضيرية بين الخبراء». وصرح بان «ايران تصر على تثبيت حقوقها المصرح بها في معاهدة حظر الانتشار النووي، خاصة حقها في تخصيب اليورانيوم».

من جانبه، اكد وزير الخارجية الروسي على «الدور المؤثر والمصيري لايران في المنطقة»، واصفا مؤتمرات ما يسمى بـ (اصدقاء سوريا) بأنها «فاقدة للتاثير الجاد على وتيرة التطورات في هذا البلد».

ونوّه لافروف الى ان «البحث عن اي حل هو رهن بمشاركة جميع الدول المؤثرة وخاصة ايران، في مؤتمر موسكو».

في غضون ذلك، اعلن في طهران عن الغاء زيارة مساعد وزير الخارجية للشؤون العربية والافريقية حسين امير عبد اللهيان الى جدة، بعد تأييد خبر اعدام 5 من الرعايا الايرانيين في السعودية.

وكان من المقرر ان يقوم عبداللهيان بزيارة الى جدة لاجراء محادثات مع وزير الخارجية الامير سعود الفيصل حول العلاقات الثنائية بين طهران والرياض وتسليمه دعوة من الرئيس محمود احمدي نجاد الى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز للمشاركة في قمة حركة عدم الانحياز التي تستضيفها طهران في سبتمبر المقبل. وتم ابلاغ خبر الغاء الزيارة الى القائم باعمال السفارة السعودية بطهران نظرا لعدم وجود السفير في ايران.